

# أمن الانقلاب يشن حملة اعتقالات إجرامية واسعة بالشرقية



السبت 4 سبتمبر 2021 04:59 م

رصدت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان، تنظيم قوات الأمن المصرية بمحافظة الشرقية حملة اعتقالات واسعة النطاق، شملت جميع مراكز المحافظة، واعتقلت على أثرها 57 من أبناء المحافظة

وتنوعت الاعتقالات لتشمل مختلف مراكز المحافظة، وتركزت معظمها في مركز منيا القمح بواقع 12 مواطناً، و10 مواطنين بمركز بلييس، إضافة إلى اعتقال 10 مواطنين بمركز ههيا، و7 مواطنين بمركز أبو حماد، وكذلك 7 مواطنين بمركز أبو كبير

كما تم اعتقال 4 مواطنين من مركز فاقوس، و4 مواطنين من مدينة العاشر من رمضان، وكذلك 3 مواطنين من مركز كفر صقر

ولفتت الشبكة إلى أن حملة الاعتقالات الواسعة شملت العديد من القرى والمدن بالمحافظة، وطاولت العديد من المخلّى سبيلهم، والذين سبق اعتقالهم مسبقاً، إضافة إلى اعتقال مواطنين لم يسبق التحفظ عليهم من قبل

كما رصدت الشبكة المصرية، مجموعة من الانتهاكات، تزامناً مع حملة الاعتقالات بالشرقية، ومن أبرزها ما حدث مع الدكتور السيد شوشة، وهو طبيب أسنان من مركز فاقوس، اعتقل من داخل عيادته بالمنيل بمحافظة الجيزة، والتي حطمت قوات الأمن محتوياتها، وسرقت مبلغاً مالياً كبيراً منها، وكذلك اعتقال المهندس محمد السعيد، الذي يعمل مهندساً بسنترال العاشر من رمضان، رغم كونه مريضاً وملازماً للفراش

وأشارت الشبكة المصرية إلى أن قوات الأمن المصرية اعتقلت على مدار السنوات الماضية آلاف المواطنين من محافظة الشرقية، في حملات واسعة النطاق وقد رصدت الشبكة المصرية تدوير أجهزة الأمن قرابة 2500 معتقل على ذمة قضايا جديدة في محافظة الشرقية وحدها، خلال النصف الأول من العام الحالي

واعتبرت الشبكة أن تدوير هذا العدد الهائل من أبناء نفس المحافظة "ظاهرة تستحق الوقوف أمامها، بعدما اعتمدت الأجهزة الأمنية على التدليس وتلفيق المحاضر والقضايا، لضمان عدم خروج المعتقلين المخلّى سبيلهم، حيث إن النيابة استندت في قرارات تدوير المعتقلين على ذمة قضايا جديدة وتمديد حبسهم إلى محاضر تحريات الأمن الوطني، والتي تحتوي في كثير من الأحيان على كلام مرسل بدون أدلة، وإن توافرت الأدلة فغالباً ما تكون مفبركة، في ما يشبه التواطؤ من أعضاء النيابة العامة بمحافظة الشرقية، والذي بات مكشوفاً وفاق كل حدود العقل والمنطق، حتى وصل الأمر إلى تدوير بعضهم لمرات عديدة تجاوزات، في بعض الحالات، 6 قضايا في فترة زمنية صغيرة".

وقالت الشبكة في تقرير أصدرته سابقاً إن "ما يحدث في محافظة الشرقية يمثل كارثة قانونية، وتدليساً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، وانتهاكاً خطيراً لحقوق المحتجزين، ويمكن أن يعطي انطباعاً عاماً ومؤشراً لواقع الحال بالسجون، وما يمكن أن يحدث للمعتقلين في جميع محافظات مصر".

وطالبت الشبكة المصرية لحقوق الإنسان، السلطات المصرية بالتوقف عن "الإجراءات غير الدستورية وغير القانونية التي دأبت عليها أجهزة الأمن، بالتواطؤ مع النيابة العامة في جميع محافظات مصر، وليس فقط في محافظة الشرقية محل التقرير، والتي تؤدي في النهاية إلى ضياع حقوق المواطنين، وإهدار كراماتهم، وتقييد حرياتهم، وتكميم أفواههم، بما يؤثر بالسلب على السلم العام والأمن المجتمعي".